كلمة ونص

ميشيل خياط

هل تصحح التكميلية المسار؟

جاءت التكميلية في أعقاب نتائج في الشهادة الثانوية العامة، مجحفة ومؤسفة.

ولعل أكبر دليل على صحة هذا التوصيف إقبال أكثر من ١٨١ ألف طالب وطالبة على خوض غمارها، عدد مذهل يكاد يقترب من عدد المتقدمين في الدورة الأولى، وهو يزيد على عدد الناجحين بـ٤٨ ألفاً...!!.

الله ستر ولم تلغ، لكان الإلغاء تسبب بفصة رهيبة في أوساط ملايين السوريين.

لقد بات واضحاً أنه يمكن التحكم بنسب النجاح حسب الطلب، وهذا مؤسف جداً ولا يليق بتربويين، إذ يكفي أن تأتي الأسئلة صعبة جداً أو تعجيزية حتى تهبط نسب النجاح بحدة.

وفي هذه التكميلية، استمر مسار التصعيب ولن استخدم صفة أقوى، وتبدى ذلك حتى الآن، في أمرين:

أولاً: إقامة الامتحانات للشهادة الثانوية العامة بفروعها كافة في مراكز المدن، ما يجعل الوصول من الريف صعباً، وأرجو ألا نشهد حالات مؤلمة، تسيء لامتحانات عدد غير قليل من الطلاب، بسبب النقص الحاد في وسائط النقل من الأرياف إلى المدن، وعدم توافر الوقود الكافي في الوقت المناسب، واضطرار الطلاب إلى تكبد أعباء مالية كبيرة قد لا يقوى عليها الجميع.

ثانياً: التأخر في وصول الأسئلة إلى أيدي الطلاب في قاعات الامتحان، والمثال من دمشق وقد تحدث عنه أحد الزملاء على موقع «الشجون المهنية والاجتماعية لمهنة المتاعب» إذ أشار إلى تأخر الأسئلة ساعة بعد جلوس الطلاب على مقاعد الامتحان...! وهذا مرعب، ولاسيما أن المراقبين لا يملكون صلاحية تمديد زمن الامتحان..!.

هذا التأخير في إيصال الأسئلة إلى الطلاب أفقد بكثير من الإتيان بأسئلة صعبة أو تعجيزية، لأن الطلاب قد اشتكوا أنهم عجزوا عن حل كل التمارين الرياضية فيما تبقى من وقت..!

وبهذا المعنى نلاحظ إصراراً على التعامل المجحف مع أعمدة المستقبل، ونلمس تصميماً على استكمال مسيرة الحظ العاثر لفوج العام ٢٤ ممن يتقدمون لامتحانات الشهادة العامة الثانوية، من خيرة شبان وشابات سورية، إذ بدأ بالإصرار على إلغاء الدورة التكميلية بصفتها تحسن علامات الطلاب، «ولله الحمد أن هذا المسعى باء بالفشل في هذه السنة بفضل المرسوم رقم واحد للعام ٢٠٢٤»، ثم الإصرار على الأسئلة المؤتمتة من دون تدريب الطلاب والمدرسين عليها، في الامتحان النصفي لهذا العام لمادتي الرياضيات والفلسفة وكانت النتائج محزنة جداً أحبطت طلاب الشهادتين العلمي والأدبي وأثرت في مسارهم التعليمي، إلى أن جاءت الطامة الكبرى في امتحان الرياضيات للفرع العلمي في الدورة الأولى إذ احتوى على مسألة «معجزة» حيرت الأساتذة قبل الطلاب، ما قاد إلى إغماءات طلابية عديدة على امتداد الأراضي السورية، وجرى نقل الطلاب بسيارات الإسعاف إلى المشافي، وتوج ذلك كله بالإعلان عن نسب النجاح المتدنية جداً بالمقارنة مع السنوات السابقة، في كل الفروع: العلمي ٥٧,٩ بالمئة والأدبي ٤٤,٩٣ بالمئة والمهني ٤٥,٩١، إذ رسب ٩٣٦٥١ طالباً وطالبة.!

وتلك خسارة كبرى اقتصادية واجتماعية وإنسانية.

إن نسب النجاح العالية تتراوح بين ٧٠ بالمئة إلى ٨٠ بالمئة، وقد ولى زمن التباهي بانخفاض نسب النجاح أو بعبارة لم ينجح أحد «في الجامعات».

وإذا كان وزير التربية قد بذل كل هذا الجهد كرمى لعيني الجامعات الحكومية التي شعرت بالتخمة، ولاسيما في الكليات الرائجة، فها هي أبوابها تشتكي من انخفاض عدد القادمين إليها من المدارس الثانوية.

فهل تعوض الدورة التكميلية هذا النقص وهل تعيد الأمور إلى نصابها..؟

نأمل أن تفعل ذلك، عبر تأمين وسائل النقل المريحة لأبناء الريف، وإيصال الأسئلة في الساعة التاسعة صباحاً، واعتماد أسئلة نزيهة عادلة وموضوعية، ولعل ذلك كله نريده محضوناً بالود والرأفة والروح الأبوية، فهؤلاء الطلاب والطالبات هم مستقبلنا ورعايتنا.

محافظ اللاذقية: الالتزام بجودة التنفيذ واتخاذ إجراءات السلامة

بعد توقف أكثر من عام ونصف العام.. البدء بتعبيد الشوارع وترميم الطرقات المخربة

اللاذقية - عبير محمود

بعد توقف لأكثر من عام ونصف العام عن أعمال تعبيد وصيانة الطرقات في معظم مناطق مدينة اللاذقية، بدأت ورش الدوائر المختصة بالبلدية بأعمال إعادة تأهيل وترميم وتعبيد لعدة محاور وشوارع رئيسية وفرعية في المدينة.

وخلال جولته على بعض المواقع التي يتم صيانة الطرقات فيها، أكد محافظ اللاذقية عامر هلال ضرورة الالتزام بجودة التنفيذ واتخاذ إجراءات السلامة ومنع مرور الآليات حتى انتهاء الأعمال بشكل يضمن الجودة، مشدداً على أهمية تثبيت إشارات تحذيرية بمحيط مواقع العمل حتى الانتهاء من التنفيذ ويصبح المرور آمناً عليها.

وعن أعمال التنفيذ، أكد رئيس مجلس مدينة اللاذقية حسين زنجري لـ«الوطن»، أن العمل يتم في عدة مجاور لتعبيد طرقات وصيانة طرقات أخرى، وفق خطة تعمل بها الدوائر المختصة بتنسيق كامل يضمن الحفاظ على جمالية المدينة خاصة خلال الموسم الصيفي.

من جهته، أكد رئيس دائرة الخدمات والصيانة في مجلس مدينة اللاذقية منذر ديوب لـ«الوطن»، أنه تم الكشف على شوارع المدينة ووضع خطة لتزفيتها حسب المواقع التي تمت دراستها من الدوائر المعنية وفقاً للكتلة المالية المتوفرة، مبيناً أن هناك عدة عقود لأعمال التنفيذ منها ٥٠٠ مليون ليرة سورية من اعتمادات العام الجاري، و٢٠٠ مليون ليرة سوريّة من العام الماضي.

وأشار ديوب إلى العمل على صيانة كل الطرقات المحفرة والمخربة وفق الخطة الموضوعة، وذلك بالتنسيق بين الجهات المعنية ومختار الأحياء وأعضاء مجلس المدينة بإشراف مباشر من محافظ اللاذقية ورئيس مجلس المدينة، لافتاً إلى المباشرة بإجراء صيانات لعدد من شوارع المدينة بشكل فوري.

وأضاف رئيس دائرة الخدمات والصيانة: إن المحاور التي يتم العمل بها متعددة، ومنها محور منطقة الشيخ ضاهر، وشارع خالد بن الوليد، في المشاحير، وطريق مول قسومة ومنطقة قنينص، والمشروع السابع، وطريق مدرسة أنيس عباس، وساحة حلوم باتجاه شارع المغرب العرب، وشارع غسان حرفوش مع الأزقة المحيطة به، وشارع الأوقاف والشوارع المحطة به، ومشروع الزراعة، منطقة أقامبا.

وشدد ديوب بالقول: إنه تم إعلام جميع الجهات العامة في المدينة كشركة الكهرباء وشركة الاتصالات ومؤسسة المياه، بعدم القيام بأعمال حفريات في الشوارع بشكل عشوائي، وتم الطلب منها التنسيق مع مجلس مدينة اللاذقية في حال وجود عمليات حفر ليتم جدولة الأعمال ومتابعة إعادة تزفيتها بعد أن يتم قصها بالمنشار الزفتي أصولاً.

وتابع بالقول: بشكل يومي، ستتم متابعة ترميم الحفريات في جميع شوارع وضواحي مدينة اللاذقية وفق الإمكانيات المتوفرة، إضافة لترميم المقاطع المخربة من شوارع المدينة خلال الموسم الصيفي حرصاً على السلامة العامة وجمالية المدينة بشكل عام.

متنبئ جوي لـ«الوطن»: وصول درجات الحرارة بدمشق إلى ٥٠ درجة «أمر مبالغ به»

توقعات بدرجات حرارة طبيعية في آب.. والأرصاد الجوية: ندعو لعدم التهويل

فادي بك الشريف

أوضح المتنبئ الجوي جعفر يوسف أن الحديث عن وصول درجات الحرارة بدمشق وعدد من المحافظات لـ٥٠ درجة مئوية في شهر آب القادم أمر مبالغ فيه جداً، مشيراً إلى أن الأجواء التي من المتوقع أن تشهدها المحافظات خلال شهري آب وأيلول طبيعة ولا داعي للتهويل من وجود أي مخاوف.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد يوسف أن شهر آب سيشهد موجات حارة كما كل عام، وهو أمر ليس بالمستبعد، مع توقع أن تصل درجات الحرارة إلى ٤٥ أو حتى ٤٨ درجة، لكن في بعض المناطق الشرقية، معتبراً أن درجات الحرارة وصلت سابقاً إلى ٥٠.١ درجة على الحدود العراقية السورية، على أن نشهد شعوراً زائداً بالحرارة نتيجة الرطوبة.

وتوقعت المديرية العامة للأرصاد الجوية أن يكون الجو صيفياً حاراً نسبياً بين الصحو والغائم جزئياً مع بقاء الفرصة مهيأة لهطل زخات محلية متفرقة من المطر في المنطقة الساحلية وأجزاء من المناطق الجنوبية، وسديمياً مغبراً وحاراً في المناطق الشرقية والجزيرة والبادية، مع استمرار الموجات الحارة نسبياً حتى نهاية الشهر الحالي على المناطق الغربية، والحارة جداً على المناطق الشرقية بطبيعة الحال.

وفي بيان صادر عن المديرية: تميل درجات الحرارة للارتفاع قليلاً لتصبح أعلى من معدلاتها بنحو ١ إلى ٣ درجات مئوية نتيجة بقاء البلاد تحت تأثير امتداد المنخفض الموسمي الهندي السطحي المترافق بتيارات شمالية غربية في طبقات الجو العليا.

وأضافت: تكون الرياح غربية إلى جنوبية غربية على الأجزاء الغربية من البلاد، وشمالية غربية في باقي المناطق بين الخفيفة والمعتدلة مع هبات نشطة تتجاوز سرعتها ٦٠ كيلو متراً بالساعة في المناطق الوسطى والشرقية، تثير الغبار والأتربة في المناطق الداخلية.

وكانت تحدثت الجمعية الفلكية السورية عن احتمالية ارتفاع درجات الحرارة في شهر آب إلى ٥٠ درجة، مع استمرار فصل الصيف بدرجاته الحارة المرتفعة حتى أيلول.

أولمبيادنا الخاص..

عضو مجلس محافظة: رؤساء بلديات «لا يحلون ولا يربطون» ومحاسبون يمارسون صلاحياتهم

تقارير تفتيشية بحق بلديتين وعدم رضا عن أداء معظم المجالس المحلية

الكثير ممن وصلوا إلى المجالس المحلية لم يكونوا صاحبي أحقية وغير مؤهلين

القنيطرة- خالد خالد

كشف عضو المكتب التنفيذي لقطاع مجالس البلدات والبلديات حمدان السالم وجود تقريرين تفتيشيين بحق بلدية بتجمعات ريف دمشق وتم الحجز على الأموال المنقولة وغير المنقولة للمحاسب وزوجته وحسم من الأجر لعدد من العاملين بنسبة ٥ بالمئة وتوجيه إنذار لرئيس الوحدة الإدارية وترك أمره للمحافظة، كما صدر تقرير تفتيشي بإحدى البلديات على أرض المحافظة وعقوبة ٥ بالمئة لرئيس البلدية.

وفي تصريح لـ«الوطن» أشار السالم إلى أن المحافظة جادة في إبعاد المجالس المترهلة، وخلال الشهرين القادمين سيتم تقييم عمل المجالس المحلية وتطبيق مبدأ العقاب والثواب، مؤكداً أن المجالس المترهلة سيكون مصيرها كمصير المجلس البلدي في تجمع جديدة عرطوز الفضل والذي تم حله مؤخراً بسبب عدم قدرته على تخديم أبناء التجمع وغياب الانسجام بين أعضائه.

ولفت إلى وجود بلديات مميزة لكنها تعد على أصابع اليد الواحدة وبلديات تقييمها وسط والباقي غير مقبول، مؤكداً ضرورة تنفيذ دورات تدريبية لنحو ٧٠ بالمئة من رؤساء البلديات لاكتساب الخبرة لكونهم لا يملكون أي خبرة بالإدارة، معترفاً أن بعض المجالس مقصرة بعملها ولوحظ عدم الإنسجام بين أعضائها والضعف بالأداء، وعدم القدرة على القيام بالمهام المنوطة بهم، عدا عن الترهل الإداري، الأمر الذي انعكس سلباً على الواقع الخدمي وكثرة شكاوى المواطنين بحق المجالس من عدم قدرتهم في تأمين وتقديم أبسط الخدمات الضرورية واللازمة لهم والاستياء العام من ضعف الأداء.

وكشف السالم عن وجود أسباب أخرى ساهمت في عدم قدرة البلديات على القيام بمهامها وهي تعطل الآليات «١٦ آلية معطلة» لكونها متهالكة ومضى زمن طويل لم تجر لها أعمال الصيانة، مبيناً أن الإعانة الأخيرة تم تقديمها لـ١٥ بلدية، زائد مجلس مدينة القنيطرة بمبالغ تتراوح بين ٥٠ إلى ١٧٥ مليوناً والتوزيع أخذ بالحسبان التفاوت بأحجام البلديات وعدد السكان بكل بلدية.

من جهته اعتبر عضو مجلس محافظة القنيطرة بسام مزاح الشرعبي العنزي وجود أزمة ثقة بين المواطن والوحدات الإدارية وهناك عدم انسجام واضح بين أعضاء المجالس البلدية، ما أثر سلباً وبشكل كبير على عمل المجلس، منوهاً بغياب روح المبادرة عند أفراد المجتمع المحلي وهي معدومة نتيجة عدم الثقة بالمجلس البلدي وتبين أن الأتكالية هي السمة الأغلبية على المجتمع المحلي.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد الشرعبي أن هناك الكثير من الفاسدين والمفسدين الذين جعلوا من نقص الإمكانات وقلة الموارد شماعة يعلقون عليها إخفاقهم وفشلهم، كما أن غياب الرقابة الداخلية أثر على عمل الوحدات الإدارية، كاشفاً أن بعض محاسبي البلديات يمارسون مهام رئيس البلدية ويتحكمون بكل الملفات، حيث للأسف هناك رؤساء بلديات «لا يحل ولا يربط» و«شغلته» التوقيع فقط نظراً لضعفهم وعدم امتلاكهم الخبرة.

وأشار إلى وجود كثير من ملفات الفساد توضع في الأدراج، متهماً جهات محددة بالتقصير في محاسبة ومعاقبة الفاسدين، مطالباً بحالة فساد واحدة تمت محاسبتها وهذ الأمر شجع الفاسدين على التمادي بفسادهم، قائلاً: أصبحنا نخجل من أنفسنا بتقصيرنا وأمام أهلنا وضعف الخدمات المقدمة لهم وإذا لم نستطع تحقيق نقلة نوعية بأداء عمل المجالس المحلية والعمل على تحسين الواقع الخدمي فمن الأفضل الجلوس في منازلنا.

ورأى أن أبناء القنيطرة غير راضين على أداء الكثير من المجالس المحلية لعدم قدرتها على تقديم أبسط الخدمات والأعذار والمبررات دائماً بنقص الاعتمادات وقلة الإمكانات وأن الواقع لم يكن قدر الطموح والآمال التي تم تعليقها على تلك المجالس والتي لم تكن قادرة على تحمل المسؤولية، والوجود والتواصل مع المواطنين والسماع لهمومهم ومطالبهم الخدمية وأبسطها الاهتمام بواقع النظافة وترحيل القمامة بشكل يومي، مؤكداً أن من الكثير ممن وصلوا إلى المجالس المحلية لم يكونوا صاحبي أحقية وغير مؤهلين ولا يعرفون القوانين الناظمة لعملها ولم يطلع عليها حتى بعد وصوله لرئاسة المجلس، مشيراً إلى أن همهم الوحيد كيف يمكن الاستفادة الشخصية من إشارة المخالفات وصيانة الآليات والمشاريع التي تنفذ بالوحدة الإدارية.